جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

ملخص محاضرات النظم السياسية

المستوى: السنة الأولى ليسانس
السداسي الثاني
طبيعة المقياس: مادة أساسية
طريقة التدريس: حضورية
المعامل:02 الأرصيد:07

مسؤول المادة:
د/ بوشامي نجلاء

السنة الجامعية: 2023-2024

المحور الأول: أسس تنظيم السلطة

خلافا للدول الدكتاتورية، السلطوية او الشمولية فإن الدول التي تتبنى الديمقراطية الغربية تجد أساسها لتنظيم السلطة داخل الدولة (العلاقة بين السلطات الثلاثة) في مبدأ أساسي، وهو: مبدأ الفصل بين السلطات.

وعليه، لا يمكننا التطرق لتنظيم السلطات ودراسة كل سلطة على حدة دون العودة لنشأته، مضمونه وتطوره.

أولا: نظرية الفصل بين السلطات

إذا كان السلطة السياسية حسب علماء القانون الدستوري تعد ركنا لقيام الدولة بمفهومها الحديث، فإنها لدى علماء الاجتماع السياسي حتمية وضرورة داخل أي مجتمع إنساني،

حتمية: لأنها تنبثق عن جوهر السياسة في الإنسان، (كل إنسان بطبعه يميل لممارسة السياسة لأنه له قدر من الطاعة وقدر من فرض الأوامر.

ضرورة: لأنه لا يمكن تصور مجتمع إنساني منظم ودون فوضى بلا سلطة سياسية، فهي ضرورية لاستمرارية المجتمعات الإنسانية.

إلاّ أنّه ما من سلطة دون محاولة لاحتكارها والاستبداد بها بامتلاك وسائل القوة والعنف؛ فلا يوجد إنسان يتولى السلطة إلا ولديه استعداد فطري للنزوع بها إلى الاستبداد ومن ثم التعسف بها. وهو ما يطرح الإشكال الدائم للتوفيق بين السلطة من جهة والحرية من جهة ثانية.

والواقع أن هذا الإشكال يجد أساسه في التناقض الموجود في الإنسان في حد ذاته، فكل إنسان يحمل نزعة جماعية وأخرى فردية؛ فهو اجتماعي بطبعه يميل إلى العيش في مجتمع مع غيره من بني جنسه، ولكنه في آن واحد يحمل نزعة فردية تدفعه لتحقيق رغباته وأهدافه الخاصة الشخصية التي لا يمكنه تجسيدها دون الحرية اللازمة لذلك.

ولقد جاءت نظرية أو مبدأ الفصل بين السلطات كحل لتحديد السلطة المطلقة ومنع استبداد الملوك بشعوبهم ولكن هل استطاع هذا المبدأ الحفاظ على قدر من الحرية؟ أي هل نظم السلطة بحيث أنه استطاع التوفيق بين السلطة والحرية؟

أ. تاريخ مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات

يرجع الفقه الدستوري الفرنسي الفضل في ظهور مبدأ الفصل بين السلطات للفقيه "مونتسكيو" (Montesquieu) وبالتحديد في كتابه روح القوانين الصادر سنة 1748 في الفصل 11 منه.

لا يمكن إنكار دور "مونتسكيو" في إرساء أسس نظرية الفصل بين السلطات، إلا أنه لا يمكن في نفس الوقت تجاهل محاولات الفقهاء السابقة.

إن جذور مبدأ الفصل بين السلطات ترجع إلى زمن بعيد، حيث كان لأعلام الفكر السياسي الإغريقي ك "أفلاطون " و" ارسطو" دور هام في وضع الأساس الذي قام عليه مبدأ الفصل بين السلطات والذي تم تقديمه كأحد الحلول الممكنة لظاهرة الصراع بين السلطة والحرية، غير أن ما يمكن ملاحظته هو أن فقهاء الإغريق قد اعتمدوا على معيار كمي (عددي) في تنظيرهم لمبدأ الفصل بين السلطات، بحيث يرون أن الحل يكمن في تعدد القائمين على شؤون السلطة السياسية حتى لا ينزع أحدهم إلى الاستبداد بها ، وراحوا يقسّمون وظائف الدولة تقسيمات عددية وهو الأمر الذي رفضه فقهاء الشريعة الإسلامية[1]، إذ أن الحل الإسلامي للمشكلة السياسية في الدولة يستند إلى معيار كيفي لا قيمة للعدد فيه، بحيث يتم التركيز فيه على مدى مقدرة الحاكم على القيام بمظاهر السلطة ومدى أهليته لذلك وعلى الفصل بين السلطة ومن يمارس مظاهرها.

*قسم " أفلاطون" في كتابه " القوانين" السلطة بين عدّة هيئات هي:

1- مجلس السيادة المكون من عشرة أعضاء يهيمن على دفة الحكم وفقا للدستور.

2-جمعية الحكماء مهمتها الإشراف على التطبيق السليم للدستور.

3-مجلس شيوخ منتخب مهمته التشريع .

4-هيئة لحل المنازعات بين الأفراد.

5-هيئات البوليس وأخرى للجيش مهمتها الحفاظ على أمن وسلامة تراب الدولة.

6-هيئات تنفيذية وتعليمية لإدارة مرافق الدولة .

بينما قسم " أرسطو" وظائف الدولة تقسيما مغايرا لأستاذه " أفلاطون" حيث قسمها إلى ثلاث وظائف هي: وظيفة المداولة-وظيفة الأمر- ووظيفة العدالة، على أن تتولى كل هيئة وظيفة الأمر فقد أسندها إلى مجلس مختص حسبه في تسيير المسائل الهامة، ولقد كان "أرسطو" بطرحه هذا أكثر واقعية من أستاذه "أفلاطون"

[1] كالماوردي في كتابه " الأحكام السلطانية"

أما بالنسبة للإسلام فقد نظّر للمسألة بطريقة مغايرة إذ نبه إلى ضرورة سلخ السلطة وفصلها عن أشخاص القائمين عليها ولم يتجه نحو تقسيم الوظائف في الدولة كما هو حال مبدأ الفصل بين السلطات.

وفيما يخص الفكر الدستوري الغربي فقد تطرق أعلام الفكر الانجلوسكسوني واللاتيني لظاهرة الصراع بين السلطة والحرية، اذ أسهموا بكتاباتهم في وضع العديد من الحلول لهذه المشكلة السياسية ومن بين هؤلاء "جون لوك" في انجلترا و"مونتسكيو" في فرنسا.

وضع " جون لوك " في كتابه " بحثان في الحكومة المدنية" المنشور سنة 1690 الأسس النظرية لمبدأ الفصل بين السلطات الذي سيطوره لاحقا "مونتسكيو" في فرنسا، وقد ميّز جون لوك بين ثلاث سلطات في الدولة هي : التشريعية، التنفيذية والفدرالية التي تكلف بالمسائل المرتبطة بعلاقة الدولة الخارجية ولكنه أعطى اثنتان منها للملك وترك السلطة التشريعية للبرلمان، ولقد اسهب "جون لوك" في كتابه عن ضرورة الفصل في الدولة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

لقد قدم جون لوك في كتابه عرضا للنظام الانجليزي الذي كان قائما مما حال دون أن يرقى طرحه إلى نظرية شاملة وهو عكس ما قدمه " مونتسكيو" في نظريته التي تحاشت هذه العيوب مما أهلها لان تكون أول نظرية متكاملة عن مبدأ الفصل بين السلطات. وهذا ما يجعل اغلب الفقه يربط مبدأ الفصل بين السلطات "بمونتسكيو".

ب–مضمون نظرية الفصل بين السلطات لدى " مونتسكيو"

في مواجهة الملكية المطلقة، أراد "مونتسكيو" أن يضع حلا يتصدى به لاستبداد الملوك، ويضمن الحرية السياسية والتي لا يعني القيام بما يحلو لنا وإنما بهدف تجنب السلطة المطلقة للحكام (احتكار السلطة) ووفقا لما قاله "مونتسكيو" : " **ولكنها تجربة خالدة أن كل إنسان يتولى السلطة محمول على إساءة استعمالها وسيتمادى حتى يجد حدا يقف عنده، من يقول ذلك؟ إن الفضيلة ذاتها تحتاج إلى حدود.....ولكيلا نسيء استعمال السلطة يجب بحكم طبيعة الأشياء أن توقف السلطة السلطة**"

وعليه يرى "مونتسكيو" بأنه لا يمكن تحقيق الحرية السياسية ما لم يتم توزيع السلطة بين عدّة أجهزة.

إذن، إن فصل السلطات هو حل لتحقيق ما يسمى بسلطة معتدلة أي غير مستبدة...، فكيف يتم توزيع السلطة؟

"مونسكيو" يميّز بين 3 سلطات أساسية هي:

السلطة التشريعية (إعداد، تعديل وإلغاء القوانين) وتكون بيد الشعب أو ممثليه.

السلطة التنفيذية (الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والدبلوماسية) تكون بيد الملك.

السلطة القضائية (معاقبة الجرائم والفصل في منازعات الأشخاص) تسند إلى اشخاص عاديين (المحلفين وهي ميزة للنظام القضائي الإنجليزي). وهذا الفرق بين "جون لوك" و"مونتسكيو" فالأول لم يهتم للجهاز القضائي واعتبره من صلاحيات الملك باعتباره كان يعين القضاة بينما عمد الثاني الى اسناد القضاء لهيئة مستقلة، ولكنه لم يتحدث كثيرا عن استقلالية القضاء لأنه استوحى نظريته من النظام الإنجليزي الذي تأسس فيه القضاء ولكن ليس بالاستقلالية الحالية.

ولضمان الحرية السياسية فإنه من الضروري إعطاء هذه السلطة لأجهزة مختلفة (لا تعطى لجهاز أو شخص واحد).

إن نظرية الفصل بين السلطات التي لدى " مونتسكيو" لا تفترض فصل كامل بين السلطات، بحيث يملك كل جهاز السلطة وهو مستقل عن غيره، بل لقد اشار " مونتسكيو" " في كتابه لآليات للتعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لأن تصوره جاء بناء على دراسته للنظام الانجليزي كما اعتقد اكتشافه غير انه بتحريره لكتابه كانت الأحداث قد سبقته من خلال تطور الممارسة في انجلترا.

وقد ركزّ " مونتسكيو" على العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية المبنية على أن كل جهاز يملك سلطة اتخاذ القرار والقدرة على الإيقاف؛ أي يمكن للسلطة التشريعية أن تصدر القوانين (سلطة اتخاذ القرار) وللسلطة التنفيذية أن تعترض على ذلك (السلطة أو القدرة على الإيقاف).

قد تؤدي أحيانا هذه العلاقة إلى شلل وعجز داخل الدولة، غير أن الرغبة والهدف في تحقيق الحرية السياسية وكضرورة للنشاط الحكومي والسياسي على كلا السلطتين أن تجدا نوعا من التعاون والتفاهم.

وعليه، حماية الحرية يكمن في ضرورة وجود توازن وتعاون مستمر بين السلطات لتجنب احتكار السلطة من طرف جهة واحدة.